# وظائف وأدوار المكتبات في ضوء مؤشرات تعزيز التعددية الإعلامية والوصول الحر: ثنائية تعدد المصادروتنوع المحتوى

# Roles of libraries in light of promoting media pluralism & free access: The duality of multiple sources and diversity of content

**د. وفاء بورحلي**

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)، wafa.bourahli@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/06/01 تاريخ القبول: 2022/07/03 تاريخ النشر: 2022/07/31

**ملخص:**

يعد كل من مجال "الإعلام" و مجال "المكتبات والمعلومات" من بين أهم قطاعات وركائز تطوير المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة فيها نظرا لوظائفهما النبيلة وأهميتهما، لاسيما في ظل الممارسات الاتصالية الحديثة المتلاحقة التي يشهدها العالم؛ والتي أضافت تحولات جديدة في طبيعة وشكل وأداء مهام المكتبات ووسائل الإعلام؛ حيث وفي ضمن مجتمع تكنولوجي، تعاظمت أدوار وتأثيرات هذه الأخيرة فيما تعلق بعديد الإشكاليات منها التعددية الإعلامية والوصول الحر.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معالجة وإبراز أدوار المكتبات على اختلاف أنواعها باعتبارها وسيطا من الوسائط الإعلامية والتثقيفية والتنموية، وكذا أدوارها ومعايير عملها وأدائها إسقاطا على مؤشرات التعددية والوصول ومنه سبل تعزيزهما، خاصة فيما تعلق بمؤشري تعدد المصادر وتنوع المحتوى الذين يشكلان ثنائية رئيسية ترتبط بالكتاب وعمل المكتبة ومنه تطوير أداء المكتبات بما يعظم فائدتها ويكرس الحقوق.

**كلمات مفتاحية:** المكتبة، التعددية الإعلامية، تعدد المصادر، تنوع المحتوى، الوصول الحر.

**Abstract:**

This paper aims to address the roles of libraries as a mediator of information, educational and sustainable development, as well as their functions, norms of work & performance in projection on indicators of media pluralism & Free access; thus ways to enhance them, and their societal benefits, especially relating the indicators of multiplicity of sources and diversity of content, which constitute a main duality with the book and the work of libraries, including the development of its performance in a way that maximizes their usefulness and devote rights and freedoms.

**Keywords:** Library; Media pluralism; Multiple sources; Diversity of content; Free access

## 1.مقدمة:

أدت الثورات الاتصالية المتلاحقة والتطورات التي جاءت بها الانترنت وما أفرزته من انفجار معلوماتي كما ونوعا، لاسيما تأثيرات الجيل الثاني من الويب 2.0 في مجال صناعة المحتوى الرقمي إلى استحداث تقنيات وتطورات مهمة في أساليب تنظيم المعلومات، نشرها، مشاركتها والاستفادة منها في تلبية مختلف الاحتياجات.

وفي حين يعتبر كل من مجال "الإعلام" و مجال "المكتبات والمعلومات" من بين أهم قطاعات وركائز تطوير المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة فيها بشتى أنواعها ومستوياتها نظرا للوظائف النبيلة والأهمية الكبيرة التي يكتسيانها، فلا شك بطبيعة الحال أنهما لم يكونا بمعزل عن التحولات المذكورة الحاصلة على مستوى البيئة الاتصالية كونهما يشكلان عنصرين جوهرين في النظام الإعلامي الاتصالي داخل المجتمع، ويرتبطان بالحقوق والحريات الأساسية القائمة على الحق في الانتفاع بالمعلومة، وتحقيق التنمية المستدامة فيه.

لقد تصاعد في سياق ذلك، الحديث عن تعددية وسائل الإعلام خاصة بعد التطورات التكنولوجية التي جعلت من العالم قرية واحدة؛ حيث لا يمكن الحديث عن أي تعددية دون ربطها بالتقنيات الجديدة، ولا يمكن إغفال تأثيرات هذه الأخيرة عليها بأي شكل من الأشكال إذ أصبحت تشكل عاملا أساسيا مرتبطا بكل عناصرها، بل وتطرح مجموعة من التحديات والانعكاسات الإيجابية والسلبية كالتدفق الحر للمعلومات والاختلال، العولمة، الأمن المعلوماتي وغيرها...

وفي نفس السياق، تزامنت هذه التحولات مع ظهور حركة الوصول الحر وتعاظم الاهتمام بها في أوساط الاتصال العلمي كمستوى أول والأوساط الاتصالية الإعلامية كمستوى أوسع؛ حيث تجاوز كونه تقنية حديثة أو وسيلة نشر بديلة إلى ارتباطه بالحقوق والحريات الأساسية والقيم الإنسانية من جهة، واحتلاله مكانة مهمة وسط عوامل وشروط تطوير البحث العلمي وكذلك تعزيز التنمية المستدامة باختلاف أبعادها وأنواعها ضمن المجتمع من جهة أخرى.

تشكل المكتبة كوسيلة، مصدر وعنصر فاعل في النظام المعلوماتي والاجتماعي، حلقة وصل أساسية تربط بين مختلف المتغيرات وتتعلق بها تنظيما وأداء وعملا، حيث تتأثر بالتغييرات الحاصلة وتؤثر في نتائجها وانعكاساتها في أدوار تساهم بشكل محوري في تحقيق الفائدة المتعددة المداخل والاحتياجات للمجتمع بشكل عام والمستفيد على وجه الخصوص.

بناء على ما سبق، وانطلاقا من محورية المكتبة وحتمية الوصول الحر والتعددية الإعلامية، تبدو موضوعات أدوار المكتبة في عالم متغير جديرة بالبحث والدراسة، وهو ما دفعنا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

**فيم تتمثل أدوار المكتبة المنوطة بتعزيز التعددية الإعلامية والوصول الحر بناء على المؤشرات الداخلية والخارجية للثنائية القائمة على ضرورة تعدد المصادروتنوع المحتوى؟**

### ❖ التساؤلات الفرعية:

- ماذا نقصد بالوصول الحر والتعددية الإعلامية؟
- ما هي مؤشرات كل من قيام التعددية الإعلامية وحركة الوصول الحر؟
- ما سياق العلاقة بين المكتبة، التعددية الإعلامية والوصول الحر؟
- كيف تساهم المكتبة في تعزيز التعددية الإعلامية والوصول الحر؟

### ❖ أهمية وأهداف البحث

- يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية المكتبة في حد ذاتها باعتبارها مصدرا مهما من مصادر تنظيم وتقديم المعرفة وتشكيل ثقافة ووعي المجتمعات.
- تعتبر مواضيع التعددية والوصول الحر من المواضيع التي تولى لها أهمية أكاديمية كبيرة في المجال اعتبارا لدور ووظائف هذه المتغيرات في تطوير المجتمع على أصعدة مختلفة ويأخذ هذا البحث أهميته من منطلق ذلك.
- كما تنبع أهمية الورقة البحثية من المستجدات والتطورات الحديثة المتلاحقة على مستوى البيئة الإعلامية والاتصالية والمكتبية بما فيها من عوامل تأثير وتأثر.
- تهدف الدراسة إلى إثراء المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث وعرض شبكة مؤشرات متكاملة للإحاطة بشكل مفصل وواف بها والتقاطعات بينها ومنه آليات عملها في تحقيق فائدة المجتمع.
- تهدف الورقة البحثية إلى الكشف عن سياق العلاقة التي تربط المكتبة بالتعددية والوصول الحر، السياق الوظيفي والعملي.
- كما يهدف البحث إلى مساعدة متخذي القرار في العمل على وضع تنظيم مناسب لتعزيز التعددية ودعم الوصول الحر.

## ❖ تحديد المصطلحات وضبط المفاهيم

- **التعددية الإعلامية:**

نعني بالتعددية الإعلامية أن تكون وسائل الإعلام غير خاضعة للسيطرة، لا من جانب الحكومة ولا من جانب التنظيمات السياسية ولا من جانب القوى الاقتصادية، كما تستلزم حصول وسائل الإعلام على المواد والبنى التحتية اللازمة لإنتاج البرامج الإعلامية ونشرها. إذ أن وسائل الإعلام المحلية بما فيها صحافة المجتمع المحلي تستطيع بوصفها كيانات منظورة مستقلة ومهنية أن تُنتج مضامين يتجلى فيها التنوع داخل المجتمع الواحد.

فالتعددية تتجلى من خلال توليفة بين وسائل الإعلام العامة منها والخاصة والتجارية والمعبّرة عن الاتجاه السائد، والبديلة، والوطنية، والمحلية، المتنوعة بمضامينها الكثير ، والتي توفر فرصا لانخراط مختلف شرائح المجتمع في إنتاجها.

كما أن تنوع ملكية وسائل الإعلام يتيح مزيدا من الفرص لحرية تداول المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة، ولحرية الناس في التعبير عن آرائهم عبر وسائل الإعلام. وعليه فإن بيئة تعددية لوسائل الإعلام لا تنحصر فوائدها في مجرّد التشجيع، بل تتجاوزه إلى ضمان وجود أكبر عدد ممكن من الصحف والدوريات والمؤسسات الإذاعية و التلفزيونية، الأمر الذي يفسح المجال أمام أوسع مدى ممكن لظهور الأصوات والآراء داخل أي مجتمع وعلى مختلف الأصعدة للتحرك الإعلامي، العالمي منها، والوطني، والإقليمي، والمحلي **(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، 2006، ص 04).**

ويقصد بالتعددية الإعلامية في هذا البحث، أن تكون وسائل الإعلام والمعلومات متنوعة كما وكيفا تغطي مختلف الموضوعات ومجالات المحتويات ضمن أشكال متنوعة واعتمادا على مصادر مختلفة، كما تكون متمتعة بقدر كبير من الحرية والاستقلالية، مراعية في ذلك تنوع جماهيرها وتفاوت احتياجاتهم ورغباتهم بحيث تعمل على تلبية هذه الاحتياجات من جهة، وتضمن لهم الوصول وحرية اختيار ما يريدون منها من جهة أخرى.

- **الوصول الحر:**

يعرف الوصول الحر على أنه تكريس لمبدأ مجانية الوصول إلى المنشورات العلمية للتصدي للارتفاع المستمر لأسعار الدوريات العلمية، هذا على المستوى الاقتصادي، أما على المستوى الاتصالي فالمبدأ هو التداول السريع للمعلومات العلمية بين الباحثين والحصول على مرئيات أفضل للأدبيات

العلمية، ومنه فالوصول الحر يهدف إلى إتاحة المعلومات وإنشاء مكتبة عالمية قابلة للتبادل على الدوام **(محمد، 2020)**.

كما يقصد به الإتاحة الحرة للإنتاج الفكري على الخط مباشرة مجانا على شبكة الانترنت، ولمنح حق المستفيد في القراءة والسماح له والتحميل والنسخ والطبع والبحث دون أن يدفع مقابل ذلك **(كداوه، 2021، ص 651)**.

نعني بالوصول الحر، تمكين المتلقي من الحصول على المعلومات والإنتاج الفكري - المتنوع المحتوى والمجالات والعابر للتخصصات- بمرونة وسلاسة من مختلف المصادر المضمن فيها، لاسيما القدرة على النفاذ إلى المعلومات والوسيلة خاصة شبكة الانترنت والأدوات المرتبطة بها دون اعتبارات للحدود الجغرافية والزمانية، أو الخلفيات الفكرية والثقافية؛ وتحتاج حركة الوصول الحر هذه إلى دعم جميع وسائل الإعلام والمعلومات لاسيما المكتبات في شكلها التقليدي أو الرقمي.

## 2.التعددية الإعلامية بين تعدد المصادروتنوع المحتوى: المؤشرات والأبعاد

يؤكد الباحثون في هذا السياق على ضرورة تقييم التعددية الإعلامية في إطار يهدف إلى فهم التوازن الشامل بين الفروق المفاهيمية (الداخلية والخارجية) والجوانب التي تنطبق عليها هذه الفروق (هيكل الوسيلة، أداء الوسيلة) (Klimkiewicz, 2005).

### 1.1 مؤشرات التعددية الإعلامية

يرى محمد نجيب الصرايرة أن مفهوم التعددية الإعلامية هو في الحقيقة انعكاس لمجموعة من التعدديات الأخرى التي تمثل مقومات وعناصر جوهرية يجب أخذها بعين الاعتبار عند الحديث في هذا المجال، ويكمن هذا الاتجاه –حسبه- في رصد خمسة عناصر أو مقومات أساسية تمثل مجتمعة مفهوم التعددية الإعلامية على الصعيد الدولي وهي: **(الصرايرة، 2014، ص 190)**

- التعددية الفكرية: تقضي التعددية الإعلامية أن تقوم وسائل الإعلام بإعطاء تمثيل متوازن للنظم والأطروحات الفكرية المختلفة، بحيث توفر للجمهور قاعدة معلوماتية وتحليلية استنادا إلى رؤى متباينة. فالتمثيل الإيديولوجي المتوازن عبر وسائل الإعلام هو في الحقيقة انعكاس لمدى التزام وسائل الإعلام بحرية الرأي والتعبير وبالتالي التزامها بمبدأ التعددية الإعلامية.
- التعددية الثقافية: فالتعددية الثقافية تمثل في الأساس قاعدة جوهرية لمفهوم التعددية الإعلامية باعتبار أن الأخيرة تمثل حالة انعكاس للأولى، فالتعددية الإعلامية تقضي أن تمثل

الثقافات المتنوعة على مستوى العالم عبر وسائل الإعلام بتوازن نسبي مقبول، بدلا من أن تصبح هذه الوسائل أداة لترويج ثقافة محددة تسعى للهيمنة على الثقافات الأخرى.

- التعددية الإقليمية (الجغرافية): يقصد بها حق الأقاليم الجغرافية التي يتكون منها العالم في أن تمثل بشكل متوازن نسبيا في إطار عملية تدفق المعلومات على الصعيد الدولي.
- تعددية النظم الإعلامية: التعددية الإعلامية على المستوى الدولي تقضي بأن التنوع في النظم الإعلامية ينتج مزيدا من التعددية في إطار الملكية التي يجب أن تعكس تنوعا واضحا على المستوى الدولي، وبالتالي تأخذ الملكيات المختلفة لوسائل الإعلام دورها في توضيح الحقائق والمعلومات وتعرض لوجهات النظر المختلفة، فتظهر وسائل الصحافة والإعلام في مستوياتها المختلفة الخاصة والحكومية والتعاونية إلى جانب صحافة وإعلام الخدمة العامة. كما تظهر الصحافة والإعلام في مستويات متباينة من حيث حجمها فتظهر وسائل إعلامية صغيرة ومتوسطة وكبيرة، تتيح فرصة للجماعات والأقليات والتيارات الفكرية ومنظمات المجتمع المحلي للتعبير عن نفسها، وهذا ما يعبر عنه بتعددية المصادر.
- تعددية المحتوى والأولويات: وذلك من خلال ابتعاد وسائل الإعلام عن التركيز على موضوعات بعينها وإهمال موضوعات أخرى أو ممارسة التضليل، والتزييف، والدعاية والاحتكار، وذلك بإعطاء نفس المساحة التحررية والزمنية والأهمية –أو على الأقل- بشكل عادل يراعي القيم الإخبارية والموضوعية لمختلف القضايا؛ وهذا باحترام مختلف احتياجات الجماهير بفئاتها المختلفة.

فيما يرى زرن من هذا المنطلق أن التعددية الإعلامية تفهم عامة بالعودة إلى مؤشرين: **(زرن، 2013، ص 46)**

- مؤشر خارجي: يتعلق بملكية وسائل الإعلام.
- مؤشر داخلي: يتعلق بمضمون وسائل الإعلام والذي بدوره ينقسم إلى:

- مؤشر كمي: يتمثل في حجم الأخبار والآراء التي تعرض على الرأي العام، ذلك أن وفرة الأخبار والآراء هي أهم المؤشرات الدالة على تعددية الوسيلة الإعلامية والتي لا تفهم إلا ضمن سياق تلازمي مع عنصر التنوع. إن التعدد الكمي للآراء وحده وفي غياب تعدد كيفي يمكن أن يتحول إلى معيق لمبدأ التعددية.

- مؤشر كيفي: ويعني به "كل ما له علاقة بخلفية الآراء المعروضة، السياسية منها والإيديولوجية وحتى الثقافية؛ من جهة أخرى تمثل مواضيع الآراء والأخبار المعروضة من سياسية إلى اقتصادية إلى رياضية إلى صحية عنصرا محددا لمبدأ تعددية الإعلام؛ كما يبرز البعد الكيفي في عرض الأفكار والأخبار في كل ما له صلة بالأشكال الصحفية كالروبورتاج والتحقيق والحديث الصحفي أو غيرها من الأشكال الصحفية".

بناء على ما تقدم، يتأكد - وكما ذكرنا سابقا- أن تكريس التعددية الإعلامية نظريا وتطبيقيا لا يقتصر على بعد أو عنصر واحد بل يتجاوزه إلى مجموعة من الأبعاد والمداخل المختلفة المرتبطة ببعضها البعض مفهوما وتأثيرا وأداء، بل ويؤثر ويتأثر بمختلف الأنظمة المكونة للنظام الإعلامي والمرتبطة ببعضها البعض (الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي...)؛ ولعل النظر إلى الأبعاد الفرعية لكل مؤشر رئيسي مما سبق (الأجزاء الفرعية له) تجعلنا نفكر في الأخذ بالاتجاه الجزئي -وصولا إلى الاتجاه الكلي- لوصف العناصر والأبعاد الجوهرية والقاعدية كخصائص أساسية يفترض توفرها في كل مؤشر؛ والملاحظ هنا أن ثنائية كل من "تعدد المصادر" و "تنوع المحتوى" تشكل شرطية أساسية على مستوى كل عنصر؛ إذا لا يمكن الحديث عن دقة واكتمال أي مؤشر لا يدعم كلا طرفي الثنائية، فهو يظل قاصرا حتى وإن دعم أحدهما فقط في غياب الآخر؛ بما يجعلهما الركيزة والقاعدة الأساسية التي تبنى عليها التعددية في وسائل المعلومات والمكتبات والإعلام.

وعليه لابد أن نتطرق بشكل مفصل إلى البعدين من حيث المفهوم والخصائص وحتى الانعكاسات، ويجدر بنا إسقاطهما على معايير عمل ووظائف وسائل المعلومات والمكتبات، في هذه الورقة البحثية تسلسلا في العناصر اللاحقة.

### 2.1 تعدد المصادر

إذن، يعد مفهوم التعددية الإعلامية مفهوما معقدا ومتعدد الأبعاد يتكيف وفقا لسياق محدد؛ وغالبا ما يتم تعريف التعددية باستخدام الازدواجية "الداخلية/الخارجية"، حيث تشير التعددية الخارجية إلى تعدد المصادر، بينما تشير التعددية الداخلية إلى تنوع المحتوى الذي يتم تقديمه من خلال كل وسيط أو وسيلة إعلامية. **(de Bustos & del Rio, 2014)**.

نقصد بمصادر المعلومات وتعدد المصادر، كافة المعلومات المطبوعة والمواد السمعية البصرية التي تقوم المكتبات ومراكز المعلومات بجمعها من مصادرها المختلفة وتعمل على ترتيبها وحفظها بأحسن

الطرق ليتم من خلالها تقديم معلومات أو خدمة معينة يحتاجها جمهور المستفيدين **(النوايسة، 2015، ص 29)**.

ويمكن إجمال هذه المصادر في:

**1.2.1 من حيث نشر المعلومة: (شيخاني، 2020، ص 54)**

- الكتب والبحوث العلمية والدوريات، النشرات والوثائق المكتوبة وما شابه ذلك، الصحف والمجلات ومختلف وسائل الإعلام الإذاعية، التلفزية والرقمية؛ التي تستند إلى الدقة والمصداقية والموضوعية.
- المواد السمعية والبصرية والتقنية الحديثة، كالميكروفيلم والشفافيات والأفلام وغيرها.
- القصاصات بوصفها مصدرا مهما من المصادر المعلوماتية وتشكل إطارا مهما للباحثين والمهتمين والوسائل في حد ذاتها، إذ تقاس كفاءة كثير من مراكز المعلومات –برأي العديد من المتخصصين- وبخاصة في المؤسسات الصحفية والمكتبية بما تحتويه من قصاصات كما وكيفا، ويعللون ذلك بخصائصها المعلوماتية المتمثلة في الجدة والآنية ما يضفي عليها روح الواقعية والمتابعة؛ فهي مستقاة من وسائل البث والصحف والدوريات اليومية، الأسبوعية... المحلية أو التي ترد من دول أخرى؛ إضافة إلى مثيلاتها المأخوذة من بعض الكتب، المطبوعات والنشرات التي تصدرها مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية أو غير الحكومية.

**2.2.1 من حيث التعدد الكمي:**

لابد أن نشير في هذا السياق إلى التعدد الكمي للمصادر، إلى جانب التعدد النوعي الذي أبرزناه أعلاه، حيث نقصد بالتعدد الكمي أن يقاس التنوع بعدد هذه المصادر وكثافتها (عدد الكتب والدوريات، عدد الصحف والقنوات الإذاعية والتلفزيونية...) خاصة إذا ما ربطنا هذا العدد باحتياجات عدد المستفيدين الفعلية؛ ومنه على سبيل المثال ترتفع أرقام سحب وأرقام توزيع الصحف في حيز جغرافي تكون كثافته السكانية كبيرة الحجم مقارنة بحيز أصغر فتختلف نسبة سحب الصحف لكل من ألف نسمة أو مليون نسمة، ويسحب الأمر على المكتبة ومصادرها مثلا، ففي حين تحظى المكتبة العامة مثلا بجمهور مستفيدين أكبر عدد مقارنة بنوع آخر من المكتبات، يتعين عليها زيادة على تنويع مصادرها، إتاحة وتوفير عدد كبير من الأوعية المعلوماتية المختلفة شكلا ومضمونا، حتى أنه لا يفترض عليها عدم الاكتفاء بذلك، بل يتعين عليها توفير نسخ متعددة لنفس الوعاء والمصدر حتى تكون قادرة على ضمان الإيجاد، الإتاحة والوصول وضمان إفادة أكبر من خلال تحقيق رضا المستفيدين.

يدعم هذا المؤشر قاعدة مدى توفر مصادر المعلومات والتوثيق لوسائل المعلومات على اختلافها (ميديا أو مكتبات) لجمهور المستفيدين؛ وهو مؤشر يقوم على خلفية رفض مركزية هذه الوسائل والتضييق عليها، معارضة اختلال المصادر في منحها نفس الفرص وعدم موازنة توزيعها؛ وغياب كل من مبدأ تعدد الملكية من جهة وتنوع شكل الوسيلة في حد ذاتها من جهة أخرى؛ وفي هذا السياق بمكن أن نوضح ذلك –على سبيل المثال- في الآتي:

- فيما تعلق بالملكية: أن تكون وسائل الإعلام مملوكة ملكية عمومية، خاصة، تعاونية... وتكون المكتبات عمومية، خاصة، مؤسساتية (جامعية مثلا)... حيث لاشك من أنك نمط الملكية يؤثر على مدى دعم مصادر عن مصادر أخرى، وكيفية التعامل معها في نطاق السياسات والايديولوجيات والخطوط الافتتاحية، وكذا التأثيرات المتبادلة بين النظم المجتمعية المختلفة (سياسية، إعلامية، اقتصادية، ثقافية).
- فيما تعلق بالشكل: أن تكون المكتبات ووسائل الإعلام ورقية (تقليدية)، مسموعة، مرئية أو رقمية؛ ولا تتوقف عند شكل واحد.
- فيما تعلق بالكم: أن يكون عدد المصادر قادرا على تلبية الاحتياجات وتغطيتها.
- فيما تعلق بعدم موازنة التوزيع والاختلال: أن يتم التوزيع في نطاقات جغرافية واسعة غير ضيقة، وتكون هذه المصادر متاحة لجمهور المستفيدين بشكل عادل من جهة، وأن تستفيد الوسائل في حد ذاتها من نفس القدر المعلوماتي والقدرة على الوصول إلى المصادر من جهة أخرى؛ كما يتعين سد الفجوات الرقمية والمعلوماتية في شتى المجالات.
- فيما تعلق بطبيعة النشر والإتاحة: أن تكون المصادر قدر الإمكان عامة، متاحة للجميع، ثم بشكل مفتوح غير محددة التداول بما ينسجم مع خصائص وأهداف الوصول؛ مع الإشارة إلى أن حديثنا عن محدودية التداول تحكمه اعتبارات عديدة متناقضة، حيث ينطوي عمل هذا المؤشر الفرعي على انعكاسات إيجابية تقابلها أخرى سلبية تطرح إشكاليات مجتمعية عديدة خاصة في ظل التطور التكنولوجي والعولمة؛ نبرز هذه الانعكاسات بشيء من التفصيل ضمن المحاور اللاحقة أسفله.

**3.1 تنوع المحتوى :**

عادة ما تفهم التعددية بوصفها تعددية الإعلام أي تعددية ملكية وسائل الإعلام لا أكثر، لكن لا قيمة لتعددية الملكية إذا لم تكن الوسيلة تعددية أيضا، أي أنه لا يمكن الفصل بين تعددية الإعلام والتعددية في خطاب وسائل الإعلام والمعلومات **(زرن، 2013، ص 45)**؛ ونقصد في هذا الشأن أنه لا يمكن حصر التعددية في بعد "تعدد المصادر" كما وكيفا بأجزائه الفرعية؛ بل أنها تشترط لقيامها بعدا رئيسيا ثانيا متعلق بتنوع المحتوى والمضمون.

في هذا السياق، يشير ماكويل إلى أن التنوع قد يفهم كمبدأ عريض يمكن تحقيقه من قبل وسائل الإعلام والمعلومات بثلاث طرق: عن طريق عكس الاختلاف في المجتمع، عن طريق إتاحة الوصول إلى وجهات نظر مختلفة (التنوع كوصول) ومن خلال تقديم مجموعة واسعة من الخيارات (التنوع كخيار) **(Klimkiewicz، 2005)**.

**1.3.1 التنوع كاختلاف:**

نقصد بالتنوع في هذا السياق عكس الاختلافات القائمة في المجتمع الواحد أو بين المجتمعات في الأنماط السائدة فيها ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الأفكار والاتجاهات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية **(الدوماني، 2015، ص 242)**؛ حيث تدور خصائص المؤشر حول الحاجة إلى مجموعة متنوعة من الثقافات التي تعكس التنوع داخل المجتمع من خلال التعبير عنه بمختلف الوسائل، فالتنوع الثقافي والتماسك الاجتماعي قد يتعرض للتهديد ما لم تنفتح تلك الوسائل على ثقافات وقيم جميع الفئات داخل المجتمع. (Doyle, 2002).

وبناء عليه، نشير إلى أنه "كلما زاد نطاق التعددية في المجتمع زادت قدرة هذه الوسائل على التعبير الحر عن جميع الآراء والأفكار الموجودة فيه"؛ ولذلك ترتبط التعددية عموما بالاختلاف في مضمون ما تقدمه وسائل المعلومات، وجود عدد من الأصوات المختلفة والمستقلة، وتمثيل الثقافة وفقا لما يحتاجه المجتمع من تنوع في الأفكار والمحتوى وتنوع في مصادر الوسائل الإعلامية (Freedman, 2005)

**2.3.1 التنوع كخيار:**

رغم أن "حريتي الاختيار والتنوع تمثلان مفهومين مستقلين فإنهما لا تنفصلان في الواقع، فحرية الاختيار لا تتوافر بأي معنى من المعاني دون التنوع" **(شيللر، 1999، ص 25)**، إذ نقصد هنا، ضرورة أن تكون وسائل المعلومات في المجتمع والمضامين التي تقدمها متنوعة في اتجاهاتها، منطلقاتها الفكرية، مجالاتها سياساتها التحريرية وأنماطها، بما يعظم قدرة المستفيد على اختيار أشكال التلقي وأشكال

التعبير في مساحة أوسع لاقتناء ما يريد حسب اهتماماته وميولاته وتخصصه وغير ذلك من الاعتبارات حتى يمكن أن يحصل على حقه في المعرفة **(صالح، 2003)**، وبالتالي يجب أن يعكس هذا التنوع حالة بديهية لتوفير اختيارات متعددة ومتنوعة للمستفيدين على مختلف رغباتهم واحتياجاتهم المعرفية، بحيث يتجاوز "التنوع كخيار" أحادية المضمون أو تشابهه، كما يتجاوز قلة المصادر ومحدودية الاختيارات ونمطية الخدمات أمامهم؛ وعليه لابد أن تضمن وسائل المعلومات اختيارات أوسع وفرص أكبر سواء فيما تعلق بنوع الوسيلة أو بنوع المحتوى أو بكيفية تقديمه.

**3.3.1 التنوع كوصول:**

نقصد بالتنوع في ظل هذا البعد الحديث عن مظهرين يتشكلان:

- عن طريق إتاحة الوصول إلى وجهات النظر المختلفة (النفاذ للمعلومات).
- عن طريق النفاذ إلى الوسيلة: الوصول إلى الوسائل والأوعية في حد ذاتها.

أي أننا نقصد من هذا المنظور أن تنطوي على قدر من تيسير إجراءات الحصول على المعطيات وتوافر وسائل المعلومات التي تكفي لنقل الآراء المختلفة أو تلقيها، ويكون وصول المستفيدين إليها سهلا ومرنا يتحرى الانفتاح والإتاحة وينفلت من التضييق على الحقوق والحريات، كما يتخلص من العوائق التقنية والاقتصادية؛ فتضطلع بتوفير المعرفة لهم من مصادر متعددة ومتنوعة تعتني فيها بتمثيل عادل وتعبير حر عن مختلف وجهات النظر، ووصول سلس إليها؛ حيث يكون هذا النفاذ بمبادرة من المصدر أو بطلب من المستفيد.

تجدر الإشارة أنه وفي سياق ارتباط التعددية عموما بالتنوع اختلافا واختيارا، لابد من التأكيد والإشارة إلى العلاقة التلازمية التكاملية التي تربط بينهما وبين التنوع كوصول في إطار تشكيل بعد "تنوع المحتوى" الذي يرتبط آليا ببعد "تعدد المصادر"؛ إذ لا يمكن أن يتشكل الأول بشكل فعال ومحترف في ظل غياب أي جزء فرعي من أجزائه؛ كما أن توفر ودعم الاختلاف والاختيار يصبح بلا معنى، قاصرا على تحقيق الوظائف والأهداف المرجوة إن لم يتوفر الوصول؛ مع الأخذ بعين الاعتبار مراعاة أن تكون نسب النفاذ والوصول متكافئة حسب الجنس مثلا والفئة العمرية، النطاق الجغرافي، الوضعية الاقتصادية، القدرة على امتلاك الوسيلة وغيرها...

## 4.الوصول الحر والتعددية الإعلامية: وجهان لعملة واحدة

يعتبر موضوع الوصول الحر موضوعا بحثيا عابرا للمسارات التخصصية، كونه يقع في قلب نظام الاتصال العلمي **(جابر، 2018، ص 14)**؛ ورغم أنه كموضوع تنتمي ملامحه بشكل أكبر إلى تخصص وقطاع المكتبات والمعلومات وكذلك تكنولوجيا المعلومات؛ إلا أنه لا ينفصل عن تخصص علوم الإعلام والاتصال وممارساته القائمة هي كذلك على المتغيرين الأساسيين الذين يشكلان مفهوم وتطبيق الوصول الحر وهما "الاتصال" و "المعلومة (الإعلام)"؛ خاصة في ظل الممارسات الرقمية والاتصالية الحديثة التي يشهدها العالم بشكل متسارع؛ والتي أضافت تحولات جديدة ومتزامنة في طبيعة شكل وأداء مهام وسائل الإعلام والمكتبات؛ وعظمت من أدوارها.

لقد أظهر هذا التزامن والتلاحق في التطورات التكنولوجية -حد التأكيد- ارتباط كل من مجالي الإعلام ومجال المكتبات والمعلومات ببعضهما البعض من خلال عديد الخصائص، النقاط المشتركة، التقاطعات وحتى الانعكاسات؛ ويبدو أنه على هذا المستوى المتعلق بموضوعات الوصول الحر، فإن الأخير لا يجري بمعزل عن البيئة الاعلامية والاجتماعية التي بدورها ترتبط بالبيئات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية؛ والتي تشكل حلقة وصل مع التعددية الإعلامية؛ ويمكن أن يبدو ذلك جليا من خلال التعرف على مفهوم الوصول الحر وعلاقته بمفهوم ومؤشرات التعددية؛ ثم إبراز التقاطعات بينهما من خلال التحديات والعوائق وصولا إلى الانعكاسات والإشكاليات المشتركة التي يطرحانها كالتالي:

### 1.4.مفهوم الوصول الحر

شاع استخدام مصطلح الوصول الحر بين جمهور الباحثين للدلالة على أسلوب أو نظام جديد للاتصال العلمي، يرتكز على وجوب إتاحة الفرصة للجميع لتصفح البحوث والتقارير العلمية خاصة عبر شبكة الانترنت مجانا ودون أية قيود مالية أو قانونية أو الحصول على ترخيص مسبق؛ وباعتباره حقا إنسانيا ديمقراطيا أساسيا أقرته منظمة الأمم المتحدة وجعلته حجر الزاوية لباقي الحريات؛ وقد كان لارتفاع تكلفة الاشتراك في الدوريات واقتحام الانترنت والتكنولوجيا الرقمية لعالم المعلومات والمعرفة وظهور ما يعرف بالنشر الالكتروني عاملا رئيسيا لظهور حركة الوصول الحر **(سيد و حوتية، 2019)**.

وانطلاقا من ذلك، يقصد بكلمة "الوصول" في سياق هذا المصطلح: "إمكانات الإفادة من مصادر المعلومات المتوفرة بالمكتبة أو مراكز المعلومات بشكل مادي أو مختزن الكترونيا في أوعية التخزين أو من خلال إمكانيات الوصول إليها بواسطة شبكة الانترنت ومنه قدرة المستفيد على الوصول إلى البيانات

المختزنة (النفاذ)؛ أما كلمة "حر" فيقصد بها الإتاحة المفتوحة بدون حواجز للمواد العلمية لاسيما دون دفع للتكاليف، غير أن صفة "مفتوح" في السياق التكنولوجي ليست مرادفة لمجانية الإتاحة فقط بل تعني انفتاح الهيكل التقني لقواعد الأرشيف والبروتوكولات المشتركة لتسهيل إتاحة المحتويات العلمية **(بهلول، د.ت)**.

وإجمالا يمكن القول بأن الوصول الحر يعني الوصول إلى المعلومات دون أي قيود قانونية أو تقنية أو فنية أو لغوية أو مادية من خلال أدوات ومصادر متعددة **(سيد و حوتية، 2019، ص 66)**.

نلاحظ أن المفهوم الاصطلاحي أعلاه، -وإسقاطا على ما تطرقنا إليه في المحور السابق- يشابه بشكل كبير مفهوم التعددية الإعلامية وينسجم معه، حيث أن القراءة المتأنية تجعلنا ندرك أن المفهومين مبنيين على نفس المؤشرين الأساسيين ("تعدد المصادر والأدوات" + "التنوع") الذي يتجاوز الحدود والاحتكارية المتعلق باللغة والمضمون ومختلف الأنظمة المتداخلة من قانونية وتقنية وثقافية ومادية اقتصادية؛ ما يعني أننا نتعامل مع ممارسات إعلامية معلوماتية مرتبطة ارتباطا مباشرا ببعضها البعض سواء كان ذلك على مستوى الخصائص والأهداف، أو على المستويين النظري والتطبيقي الممارساتي، مع الإشارة إلى احتمالية وجود اختلافات دقيقة، حيث أن "الوصول الحر" كممارسة وحركة ارتكز على الإنتاج العلمي والبحوث العلمية، كما اختص بأدوات تخدم هذا النوع المتخصص من المحتوى؛ فيما تضطلع التعددية الإعلامية بمضمون ومحتوى أوسع يغطي مختلف المجالات والقطاعات.

وفي هذا السياق، صحيح أن الوصول الحر يخدم مجموعات مختلفة ومتنوعة من البشر فهو يعد مجالا خصبا جدا أمام المؤلفين باعتباره وسيلة فعالة لإثراء معلوماتهم، وتوسيع قاعدة المستفيدين من الإنتاج الفكري لهم، والحصول على ردود فعل مباشرة وسريعة حول إنتاجهم الفكري الحديث، كما أنه يعد وسيلة أخرى لتحديث المادة العلمية، كما يخدم الوصول الحر أيضا القراء أو المستفيدين باعتباره قادر على كسر كل القيود أو الحدود المفروضة نحو الحصول على الإنتاج الفكري مقارنة بما كان عليه الحال في السابق متخطيا أي حواجز مالية أو مكانية أو زمنية... إلا أنه بالإضافة لخدمة الوصول الحر لقطاع عريض من المدرسين، والطلاب، والمكتبات، والجامعات، والدوريات، والناشرين، والحكومات، والمواطنين، والجهات الرسمية وغير الرسمية ( أي جمهور المستفيدين)، لم يعد الوصول الحر مقتصرا على هذه الفئات بل أن الإعلاميين والسياسيين اليوم على سبيل المثال من أشد المطالبين بالوصول الحر للمعلومات ورفع القيود عنها للوصول إليها، حيث يعدون تدفق المعلومات للمستفيد أمر جوهري للديمقراطية وحرية التعبير **(محمد، 2020)**.

وبناء على ما سبق، يبدو أن مفهوم الوصول الحر يعد مفهوما معقدا ومتعدد السياقات كذلك كما أنه تطوريا –وفي نظر بعض الباحثين- أصبح يعني مجالات أوسع من مجال "البحث والإنتاج العلمي"؛ ومن جهة أخرى فإن التشعب الذي ينطوي عليه دفع العديد من الباحثين المتخصصين لوضع شبكة من المؤشرات التي تشكله في إطار ما أطلقوا عليه "دليل الوصول الحر"، أين قاموا بتقسيم هذا الدليل إلى محاور مختلفة تضم أبعادا ومؤشرات مرتبطة به، وفقا للمشكلات والأسئلة البحثية المطروحة حوله.

**1.2 مؤشرات الوصول الحر**

على هذا المستوى، يمكن أن نستدل بما وضعه أمثال Pinfield و Suber إذ قسموا هذه المؤشرات عبر محاور، يمكن أن نلخصها في: **(جابر، 2018، ص-ص 36-38)**

- المحور الإداري: يغطي إنشاء وتشغيل خدمات الوصول الحر ووضع الاتجاهات وسياسات المؤسسات من مكتبات وناشرين ومنظمات... الخ
- محور الوصول: يتضمن المشكلات المتعلقة بالطلب الفعلي على الوصول الحر ونوع وكمية المحتوى المنشور، معدل الأرشفة الذاتية في مختلف المجالات المعرفية وفي مختلف البلدان...
- المحور التقني: يغطي تطوير النظم الالكترونية المفتوحة ومعاييرها، وتقويم خدماتها واستخداماتها.
- المحور الثقافي: يغطي الموضوعات المتعلقة بثقافة الوصول، الاختلافات الموضوعية في مجال الاتصال العلمي، كما يغطي محور الحقوق الفكرية وجودة المحتوى، تفاعل وتطلعات الفاعلين الأساسيين، واتجاهات وممارسات المستفيدين وأعدادهم، اتجاهات وممارسات الباحثين وأعدادهم، والفجوة الرقمية.
- المحور الاقتصادي: يغطي مسألة التكاليف والنماذج الاقتصادية للنشر؛ الموضوعات المتعلقة بالتمويل والنظام الاقتصادي للنشر المفتوح.

**2.4.التقاطعات وسياق علاقة الوصول بالتعددية**

انطلاقا من محاور ومؤشرات الوصول الحر التي أبرزناها، إضافة إلى مؤشرات التعددية الإعلامية التي قمنا بعرضها سابقا؛ وبالنظر إلى التقاطعات بينهما من خلال الشكل رقم 01 أعلاه وتحليل عناصره يمكن تسجيل النقاط التالية لتبيان سياق العلاقة بين المتغيرين المذكوين:

- ترتبط الحاجة لكل من "الوصول الحر" و "التعددية الإعلامية" بالحق الأساسي في المعلومة والاتصال وحرية التعبير كمبادئ قاعدية وإنسانية؛ وبالتالي فكلاهما يشجع التعددية الفكرية والإيديولوجية، التعبير عنها وتلقيها بمختلف الوسائل والتسهيلات.
- التمكين: يكتسي الحديث عن هذه الحقوق والحريات الأساسية، التطرق حتما إلى ثنائية "تعدد المصادر" و "تنوع المحتوى" كثنائية جوهرية تحكم عمل كل من الوصول الحر والتعددية الإعلامية وتشكل حلقة الوصل الأساسية لتشكلهما بواسطة توسيع القدرات والخيارات وزيادة فرص المشاركة، التشاركية والوصول؛ ولا يمكن بأي حال كان من الأحوال أن تقوم إحداهما في ظل غياب أي بعد رئيسي أو فرعي مكون للثنائية.
- يشترط تحقيق كل من الوصول الحر والتعددية الإعلامية تجاوز الحدود الجغرافية وكسر قيودها، فكلاهما قائم بالأساس على اللامركزية الجغرافية التي تستهدف ضمان حق النطاقات المختلفة في وصول المعلومة والحصول عليها في إطار تدفق مفتوح ومتوازن، وبعتمد لذلك الوسائل اللازمة لتجاوز تمركز وسائل الإعلام والمعلومات في حيز جغرافي محدد دون آخر.
- الشمولية والتعددية الثقافية: يضمن كل منهما أن تكون المعلومات "شمولية" موجهة لجمهور مختلف ومتعدد الثقافات والميولات، التوجهات والاحتياجات على اختلاف الخلفيات واللغات بشكل عادل ومتساو (أن يتوفر الإنتاج بلغات متعددة ومن أبرز مبادرات ذلك إعلان هلسنكي للتعددية اللغوية في الاتصال العلمي[1])، بحيث يشكل الإنصاف والتشتيت المنسجم مع حماية الثقافات، شرطية لكل من التعددية والوصول.

[1] يحثُ الموقعون على "مبادرة هلسنكي للتعددية اللغوية في التواصل الأكاديمي"، صناع القرار والقادة والمكتبات وكل وسائل المعلومات على تبني العديد من التوصيات ومنها: تعزيز التعددية اللغوية في أنظمة تقييم الأبحاث وتمويلها عبر:

- الحرص على أن عملية تقييم الأبحاث عالية الجودة، يصحبُها التقدير اللازم لهذه الأبحاث وبغض النظر عن لغة النشر أو قنواتها.
- الحرص على أن تؤخذ المجلات العلمية والكتب التي تُنشر بلغات مختلفة بعين الاعتبار عند التعاطي معها وفق الأنظمة القائمة على المقاييس.
- التأكيد على استحقاق الباحثين في نشر نتائج أبحاثهم خارج الحقل الأكاديمي والتمازج مع التراث والثقافة والمجتمع.
- الحرص على خلق فرص متكافئة للوصول إلى المعرفة المُنتَجة بلغاتها المتعددة

https://www.helsinki-initiative.org/ar/read

- يسعى الوصول الحر بنفس القدر مع التعددية الإعلامية لتجاوز الضغوط الاقتصادية التي تشكل عائقا لوصول المعلومة إلى جمهور المستفيدين أو لجمهور القائمين بالاتصال والمرسلين في حد ذاتهم، وعلى سبيل المثال يستهدف الوصول الحر تخفيف العبء المادي على الباحث سواء كان مؤلفا (عبء تمويل عملية النشر) مستفيدا (عبء دفع مستحقات الإتاحة والحصول على المادة)؛ وتحتاج التعددية الإعلامية إلى تشكيل قطاع إعلامي خدماتي كان أو تجاري خال من الاحتكار والسيطرة والتبعية، من التفاوت في القدرة الشرائية والتلقي وغير مكلف الاستخدام والإتاحة.
- ينطلق الوصول والتعددية كمبدأ من ضرورة تعدد النظم المعلوماتية الإعلامية والاستدامة، تعدد الأدوات داخلها ورفض البيروقراطية، وسط القضاء على كل أشكال التنظيمات الإدارية المعقدة التي تثقل كاهل الفرد وتعطل تحقيقه لأهدافه أو حصوله على الخدمات والحقوق المختلف؛ مع ضرورة استمرارية عمل المصادر ضمنها واستمرارية تجديدها وتحديثها (الاستدامة).
- يعتبر توفير القدرات على صعيد البنى الأساسية بما في ذلك ما تتطلبه من بناء للأمان والموثوقية، المرونة، النزاهة وسد للفجوات الرقمية، توفير للمعدات والأدوات التقنية والخدماتية وغيرها، ركيزة أساسية لا غنى عنها لبناء الوصول والتعددية وتحقيقهما.

## 5.تعزيز التعددية الإعلامية ودعم حركة الوصول الحر من خلال المكتبة (أدوار تكاملية تفاعلية)

تنطوي المكتبة باعتبارها مصدر قاعدي لتجميع وتقديم المعلومات والمعرفة على قدر كبير من الأهمية وتحظى بموجب ذلك باهتمام كبير على المستويات المجتمعية والإعلامية والمعلوماتية، فهي تشكل بيئة تنظيمية لمختلف أوعية المعلومات والإنتاجات كونها لا تقتصر على الكتب فقط، بل تعنى بأشكال أخرى كالدوريات (المرتبطة ارتباطا مباشرا بالوصول الحر) والجرائد (الإعلام) وغيرها كالمخطوطات والأشرطة... الخ؛ لذلك تعد المكتبة فاعل رئيسي علميا، مجتمعيا وتنمويا؛ يؤثر ويتأثر بمختلف الأنظمة القائمة ضمن بيئة واقعية وافتراضية حتمية.

لا تتأتى الأهمية التي أشرنا إليها أعلاه من فراغ، بل تثبتها الأدوار المحورية التي تلعبها المكتبة في دعم حركة الوصول الحر وتعزيز التعددية الإعلامية؛ في مشهد تفاعلي تكاملي ويمكن أن نشير إلى بعض هذه الأدوار الرئيسية التي يتعين على المكتبة القيام بها في ضوء المؤشرات الجوهرية - على سبيل المثال لا الحصر- فيما يلي:

**1.5.أدوار تقنية**

- لا ينبغي أن تكون هناك أي حواجز على مستوى المكتبة من أي نوع أمام الوصول للمعلومة، هذا فيما عدا الحواجز التقنية التي تحول بالفعل دون الاتصال بالانترنت نفسها.
- الإسراع نحو التحول إلى المكتبات الرقمية الكاملة وتضمينها مختلف الأوعية الممكنة انطلاقا من عدم اكتفائها بالمضامين المحدودة الشكل أو المحتوى (عدم الاكتفاء بالنصوص فقط وتجاوزها إلى المواد السمعية والبصرية والفيليمية، وعدم الاعتناء بمجال واحد أو بعض المجالات وإغفال مجالات أخرى)؛ إلى تدعيمها وربطها بالمستودعات الرقمية.
- ابتكار أساليب جديدة لإتاحة الإنتاج الفكري والمعلوماتي الذي تتوفر عليه المكتبة في حد ذاتها (مصادر داخلية) أو الموجود في مصادر خارجية والوصول إليه (وتطويعها مع البيئة الرقمية)، من خلال تعديل سياساتها وخططها عبر دعم تطبيقات تكنولوجية مناسبة لفائدة المستفيدين.
- سد الفجوات الرقمية من خلال.

**2.5.أدوار مهنية**

- توفير الموارد البشرية اللازمة؛ تدريب موظفيها وتطوير مهاراتهم الاتصالية واللغوية، المكتبية والثقافية، مع ضرورة دمجهم ضمن المهن الجديدة المرتبطة بالمكتبات ووسائل المعلومات وإكسابهم الخبرة من خلال التبادل والتنمية.
- استقطاب الباحثين والمتخصصين في وسائل الإعلام والمعلومات، وكذلك أقرانهم ضمن مختلف التخصصات، في إطار دعم ثقافة التعاون والتشارك من جهة، وتوفير فرص أكبر للوصول إلى هؤلاء والتعرف على أفكارهم من جهة أخرى، وبالتالي المساهمة في تحقيق التعددية الإعلامية والوصول بواسطة تطبيق مؤشرات التمكين.
- تفعيل المكتبات بأنواعها، عامة، متخصصة (مدرسية، جامعية)، ومتنقلة؛ والعمل على التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الجامعية سعيا لتطوير الأداء وتحقيق نتائج أفضل.

**3.5.أدوار ثقافية ومعلوماتية**

- تيسير تداول المعرفة بين الناشر والمستفيد، بين المستفيدين أنفسهم وبين المستويات التعليمية المتفاوتة وحتى بين المجتمعات المختلفة وإنشاء مجموعات رقمية تضم المعرفة الإنسانية (في ضوء تطبيق مؤشرات التعددية الفكرية).
- العمل على استيعاب أنماط جديدة من البحوث العلمية والمواد المنشورة وكذا تشجيع البحث العلمي والنشر الأدبي.
- مجابهة التدفق الحر الغير متوازن ومشاكل الاختلال الكمي والنوعي، عدم التوازن في نشر وتبادل المعلومات خاصة بين الدول المتقدمة (الهيمنة المعرفية الغربية) والدول النامية (كمتلقي سلبي لا يملك فرصة الإنتاج أو الاختيار).
- تعزيز التنوع الثقافي والتنوع اللغوي والشمولية:
  - ضمان توفير المصادر على اختلاف أنواعها ونوعية مضامينها.
  - إتاحتها الكاملة بلغات متعددة، والاعتناء بالترجمة خاصة في حال لم يتوفر الإنتاج الموجود على مستوى المكتبة على نسخ مترجمة بلغات مناسبة للمستفيد لديها.
  - ضرورة الاعتناء بإتاحة الإنتاج إلى مختلف فئات المجتمع، والاهتمام على سبيل المثال لا الحصر في "حق الأقليات بالانتفاع بالمعلومة" وحق ذوي الاحتياجات الخاصة (مثلا عدم إهمال حاجة المكفوفين للقراءة بطريقة البرايل أو تخصيص كتب مسموعة)؛ وحق المشتركين عن بعد.
- مجابهة الغزو الثقافي والتنميط، وتحري عدم التحيز لصناعات ثقافية معينة على حساب أخرى بما يكرس الهيمنة ويهدد الهوية من خلال انتقاء المواد والإنتاج من جهة، والتوعية بخطورة هذه الظواهر وتأثيراتها عبر مختلف النشاطات العلمية والتطوعية والمجتمعية في شاكلة الندوات وحلقات النقاش وغيرها...
- اهتمام المكتبة في حد ذاتها بإجراء دراسات الجمهور والبحوث العلمية المختلفة بخصوص الاحتياجات أو إشكاليات الوصول وغيرها من موضوعات مرتبطة بعمل وأداء المكتبات، بواسطة الاعتماد على باحثين متخصصين، والإفادة من نتائجها وتوصياتها.

**4.5.أدوار اقتصادية:**

- السعي لوضع استراتيجيات واتفاقيات كفيلة بالتقليل من سيطرة الناشرين على المعلومات، والعمل على توسيع مهام المكتبة واعتنائها بالنشر وتعظيم دورها فيه.
- وضع المكتبات لخطط اقتصادية قادرة على تطوير إمكانياتها المادية، وبالتالي قدرتها على مجابهة التنافس من جهة، تحقيق الاستقلالية المالية والموثوقية والانفلات من مختلف الضغوطات خاصة منها السياسية والتنظيمية.
- التسويق الجيد لخدمات المكتبة والخدمات الإعلامية المعلوماتية، إلى جانب التسويق بشكل عادل للمؤلفين والمؤلفات وحتى المستودعات الرقمية وغيرها من منصات الوصول.

## 6.خاتمة:

نخلص ونستنتج من كل ما سبق ومن خلال التحليل والربط بين متغيرات هذه الورقة البحثية في نطاق تسليط الضوء على سياق العلاقة بين التعددية الإعلامية، الوصول الحر وأدوار المكتبات في تعزيزهما إلى:

- وجود علاقة تكاملية بين التعددية الإعلامية والوصول الحر.
- وجود علاقة تفاعلية بين أدوار المكتبات و مؤشرات التعددية الإعلامية والوصول الحر.

وفي سياق ذلك، لا يمكن أن تتحقق التعددية الإعلامية وتتطور حركة الوصول الحر دون تظافر جهود وأدوار المكتبة التي تعمل في نسق منسجم ومتفاعل مع المؤشرات المكونة لهما؛ ولا يمكن أن تعمل المكتبة بأداء محترف وتحقق رضا مجتمعي، معرفي ومعلوماتي إن لم تتكامل وظائفها وتقوم بإسقاط أهدافها على كل من مؤشرات التعددية والوصول والعمل ضمنها.

## 7.قائمة المراجع:


1. الدوماني محمد أحمد. (2015) **التنوع الثقافي وجهود التنمية المستدامة في المجتمع العربي**. أعمال المؤتمر الدولي الثامن حول التنوع الثقافي. طرابلس..
2. الصرايرة محمد نجيب. (2014). **قضايا في الإعلام الدولي**. مكتبة الرائد العلمية. عمان.

3. بهلول آمنة. (دت). **الأرشيف المفتوح المؤسساتي والوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية**. متاح على: https://bit.ly/3lBd3s8. تاريخ الاسترجاع 2022/03/01.
4. جميلة أحمد جابر. (2018). **انتشار حركة الوصول الحر للنشر العلمي في البلدان العربية "دراسة فينومينولوجية"**. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. الجامعة اللبنانية، بيروت.
5. زرن جمال. (2013). **الإعلام العمومي والتعددية من أجل شبكة مؤشرات التعددية الإعلامية**. ورقة بحثية مقدمة لأشغال الملتقى الدولي حول وسائل الإعلام العمومية العربية وعمليات التحول الديمقراطي. معهد الصحافة وعلوم الأخبار. جامعة منوبة. تونس.
6. سيد رحاب فايز أحمد و حوتية عمر. (2019). **فرص الاستفادة من سرعة النفاذ الحر للمعلومات في ترقية البحث العلمي بالدول العربي**. مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات. 1 (3). الجزائر.
7. شيخاني سميرة. (2020). **مصادر المعلومات والتوثيق الإعلامي**. منشورات الجامعة الافتراضية السورية. دمشق.
8. شيللر هربرت أ. (1999). **المتلاعبون بالعقول**، (عبد السلام رضوان. مترجم). عالم المعرفة. الكويت.
9. كداوه عبد القادر. (2021). **دليل مستودعات الوصول الحر للمعلومات**. المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية. 13 (1). الجزائر.
10. محمد مها أحمد ابراهيم. (2010). **الوصول الحر للمعلومات: المفهوم، الأهمية، المبادرات**. سيبراريانز جورنال. العدد 22. متاح على: https://bit.ly/3yQcpyv. تاريخ الاسترجاع 2022/03/01.
11. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافة و الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير. (2006). **حالة الإعلام وحرية التعبير**. المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. دمشق.
12. النوايسة غالب عوض. (2015). **مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات**. ط2. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان.

13. de Bustos Miguel, Juan Carlos & del Rio Casado, Angel Miguel. (2014). **Reflexion sur le pluralisme dans le nouveau contexte médiatique**. Actes du colloque international « Concentration des médias, changements technologique, pluralisme d'information. Université de Québec à Montréal & Centre de recherche interuniversitaire. Québec
14. Doyle Gilian. (2002). **Media Ownership**. SAGE Publication. London.

15. Freedman Des. (2005). **Promoting diversity & pluralism in contemporary communication policies in the united states & Uk**, the international journal of media management. 7 (1&2). 16-23. https://doi.org/10.1080/14241277.2005.9669413

16. Klimkiewicz Beata. (2005). **Media Pluralism : European regulatory policies and the case of central Europe**. EUI Working Paper RSCAS. (19):02-21. Retrieved from https://bit.ly/35qxT4z